



الفصل الثاني

القوة في الفكر الاستراتيجي

الدكتور

عبد العزيز صقر

دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، ودبلوم الدراسات السياسية والقومية، ودبلوم الدراسات الإسلامية العالمية



القوة في الفكر الاستراتيجي

الدكتور / عبد العزيز صقر (*)

التعريف بالقوة وخصائصها:

يقصد بقوة الدولة - في الفكر الاستراتيجي - : فاعلية الدولة ووزنها في المجال الدولي الناتجان عن قدرتها على توظيف مصادر القوة المتاحة لديها في فرض إرادتها، وتحقيق أهدافها ومصالحها القومية، والتأثير في إرادات الدول الأخرى ومصالحها وأهدافها .

قوة الدولة - بهذا المعنى - تتحدد في ضوء عنصرين : مصادر للقوة، ثم عملية إدارة أو توظيف لهذه المصادر^(١) .

وليس هناك حصر جامع مانع لمصادر قوة الدولة في المجال الدولي ؛ إذ يختلف تأثير هذه المصادر من دولة لأخرى، ومن فترة زمنية لأخرى في الدولة نفسها؛ ارتباطاً بطبيعة الإطار الدولي، وبمصادر قوة الطرف الآخر في العلاقة، وبالقدرة على إدارة مصدر القوة من جانب القيادات القومية أو استغلاله .

ولا شك أن الموقع الجغرافي كان أحد أهم مصادر قوة الدولة، إلا أنه فقد كثيراً من تأثيره في الوقت الحاضر، بعد اختراع الصواريخ بعيدة المدى وعابرة القارات، والغواصات، والطائرات فائقة السرعة، كما أن التفوق العلمي والعسكري لم يحل دون هزيمة الولايات المتحدة في فيتنام، والاتحاد السوفيتي (سابقاً) في أفغانستان، حيث تأكدت فاعلية مصادر أخرى ترتبط بطبيعة الأرض، والعامل العقدي أو المعنوي، والموارد الطبيعية المتاحة في الدول العربية أكثر من أي مكان آخر، إلا أنها تفتقد إلى القيادات القادرة على تحويلها إلى أداة للتأثير وفرض الإرادة، باستثناء حالة ١٩٧٣ م التي استخدم فيها البترول كأداة لفرض الإرادة العربية على العالم الغربي .

وهكذا؛ فإن أيّاً من مصادر القوة لا يكتسب وزناً وتأثيراً بمجرد وجوده؛ وإنما يرتبط هذا الوزن والتأثير بالتدخل الواعي لتحويل مصدر القوة المتاح إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال، ولعل هذا ما دفع بعض الباحثين إلى التمييز بين القدرة Power والقوة Strength؛ على أساس أن القوة هي مجرد امتلاك مصادر القوة؛ كالموارد والقدرات الاقتصادية والعسكرية والسكان وغيرها، أما القدرة فتتصرف إلى إمكانية تحويل هذه المصادر إلى

(*) دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، ودبلوم الدراسات السياسية والقومية، ودبلوم الدراسات الإسلامية العالمية .

(١) حول تعريف القوة راجع : د . علي أحمد عبد القادر : مقدمة في النظرية السياسية، ١٩٨٦ م، ص ١٤٧، ١٥٨ .

Dougherty and pfaltzgraff: Contending Theories of internhtional Relations, 1971, p. 66; Dunner (ed): Dictionary of Political Science, 1964, pp. 421-422; Moodie: Geography Behind Politics, 1947, p. 25; Morgenthau: The Restoration of American Politics, 1958, p. 11; Schuman: Internhntional Politics, 1948, pp. 373 - 392 .



عنصر ضغط وتأثير في إرادات الدول الأخرى، والحقيقة أن مفهوم القوة- بالمعنى الذي سبق وحددناه- يتضمن كلا الجانبين: جانب امتلاك أسباب القوة، وجانب توظيف هذه الأسباب في التحكم في إرادات الآخرين وأفعالهم؛ إذ من البديهي أن دولة ما لا يمكن وصفها بالقوة إذا لم تكن قادرة على الارتكاز على وسائل القوة المتاحة لديها لتغليب إرادتها وتأكيد احترامها.

في ضوء ما تقدم نستطيع أن نحدد خصائص القوة في المجال الدولي فيما يأتي:

أولاً: أن القوة هي جوهر العلاقات الدولية، كما أن السلطة هي جوهر السياسة القومية. والفارق بين القوة والسلطة أن هذه الأخيرة تتضمن الأولى، ولكنها تربطها بغاية هي تحقيق وحدة الجماعة، وبوسيلة هي الاحتكار الشرعي لأدوات القمع، وبعبارة أخرى فإن السلطة التي يدور حولها الصراع في السياسة الداخلية هي قوة مستأنسة ومتمركزة في الحكومة التي تحتكرها لغرض تحقيق الوحدة والاستقرار، أما القوة التي يدور حولها الصراع بين الدول فليست مستأنسة ولا متمركزة ولا منظمة، ولكنها مجرد امتلاك مصادر قوة وقدرة على توظيفها لتحقيق أهداف الدولة؛ بغض النظر عن إرادات الدول الأخرى ومصالحها وأهدافها، وفي غياب السلطة العليا التي يمكن الاحتكام إليها، كما أن الهدف من القوة في المجال الدولي ليس هو تحقيق وحدة الجماعة السياسية واستقرارها؛ وإنما تحقيق المصالح القومية لكل دولة، وهي مصالح متعددة ومتغيرة ومتعارضة بطبيعتها؛ الأمر الذي يفسر في النهاية طابع السلام الذي يميز الحياة السياسية الداخلية؛ وطابع العداوة والحرب الذي يغلب على العلاقات الدولية، والنتيجة عن سعي كل الدول إلى فرض إرادتها وتحقيق مصالحها؛ في غياب السلطة العليا التي تحتكر أدوات القمع^(١).

ثانياً: أن القوة ليست هدفاً في نفسها ولكنها وسيلة لممارسة النفوذ والتأثير Influence الذي يتضمن تحقيق أهداف الدولة؛ تلك الأهداف التي لا تخرج عن أحد- أو بعض أو كل- ما يلي، كما رسمها الفكر السياسي الغربي:

- أ- تحقيق المصالح القومية.
- ب- تحقيق الوظيفة الحضارية.
- ج- حماية الأمن القومي، وصيانة الاستقلال السياسي.
- د- الردع.

ثالثاً: أن قوة الدولة هي دائماً نسبية، ويتوقف تقديرها على أمرين:

أولهما: القدرة على تحويل مصادرة القوة المتاحة أو الكامنة Potential إلى قوة فعالة Effective^(٢).

(١) راجع حول هذا المعنى: د. محمد طه بدوي، ود. ليلين أمين مرسي: النظرية العامة للعلاقات الدولية، ١٩٩٢م، ص ٢٥ وما بعدها.

(٢) حول التمييز بين القوة الكامنة والقوة الفعلية راجع: Dougherty and Pfaltzgraff: op. cit. p. 66.



وثانيهما : محصلة قوة الطرف الآخر .

سبق وذكرنا أن مفهوم القوة لا يتضمن فقط مصادرة القوة المتاحة ؛ وإنما أيضاً القدرة على تحويلها إلى قوة فعالة ومؤثرة ، فإن عجزت دولة ما عن استثمار بعض مصادر قوتها انتقص ذلك من مقدار قوتها .

وهكذا قد تتساوى دولتان في امتلاك مصادر القوة نفسها ، إلا أن قدرة إحدهما وعدم قدرة الأخرى على توظيف أحد أو بعض مصادر قوتها ؛ يجعل القادرة على توظيف مصادر قوتها أقوى نسبياً من الأخرى على الرغم عن تساوي مصادر القوة في الدولتين .

ومن ناحية أخرى ؛ فإن وزن قوة الدولة في تغير مستمر ؛ نتيجة للتغير في أهمية مصادرة القوة المتاحة لديها أو لدى الطرف الآخر ، أو لما قد يطرأ على العلاقات بين الدول من تبادلات تؤثر في أوزان قوتها ؛ كالحروب أو المعاهدات أو التحالفات أو الانقسامات أو غير ذلك .

وهكذا ؛ فإن تقدير أو حساب قوة دولة ما لا يتم بمعزل عن تقدير قوة الدولة أو الدول الأخرى التي تتفاعل معها وحساباتها ، فالدولة الأقوى هي تلك التي تزيد محصلة قوتها على محصلة قوة الطرف الآخر في الطرف والزمان نفسيهما ، كما أن قوة الدولة ووزنها يتغير دائماً ارتباطاً بتغير نسبة العلاقة مع الطرف أو الأطراف الأخرى^(١) .

رابعاً : أن القوة صناعة وإرادة فرضتها طبيعة البيئة الدولية التي تتسم بالفوضى وغياب السلطة ؛ الأمر الذي فرض على الدول السعي بكل الطرق إلى صنع مصادر القوة والعوامل المهيئة لتفعيلها ، وتحويلها إلى طاقة مؤثرة بوصفها الضمان لتحقيق الأمن ، وحماية الحدود ، وتحقيق المصالح ، والوفاء بالمعاهدات^(٢) ، ولا شك أن الدول تختلف في قدراتها على صناعة القوة وإدارتها ، فلا شك أن المجموع التراكمي لمصادر القوة المؤثرة لدولة حديثة نسبياً كالولايات المتحدة يشهد بقدرتها الفائقة على صناعة القوة وتوظيفها ، ولو قارناً بين محصلة قوة كل من ألمانيا واليابان الآن ، وأوضاعهما في نهاية الحرب العالمية الثانية ؛ لتوصلنا إلى النتيجة نفسها ، وعلى الضد من ذلك ؛ فإن ثمة دولاً تملك العديد من مصادر القوة كالسكان والموارد والإقليم والعامل المعنوي ، إلا أنها تفتقد القدرة على إنتاج القوة وإدارتها ، ولذلك فهي على الرغم من عراقتها التاريخية وسمو تقاليد الحضارية ؛ قد لا ترقى إلى مستوى القوى الصغيرة Small Power التي تحتل قاعدة هرم القوة في البيئة الدولية المعاصرة ، ولنذكر بهذا الخصوص مصر على سبيل المثال .

(١) لمزيد من التفاصيل حول خصائص القوة انظر : د. علي أحمد عبد القادر : مرجع سابق ، ص ١٤٢ ، Schuman : op. cit, p. 374 .

(٢) حول مفهوم إدارة القوة راجع : Beuton: Internhtional Relations, 1965, 46.



مصادر القوة:

ليس هذا موضع استعراض مصادر قوة الدولة في البيئة الدولية التي تشغل صفحات كثيرة في مصادر علم العلاقات الدولية ومراجعها، وتقتصر في بعضها على ثلاثة مصادر رئيسة؛ هي: المساحة، والسكان، ومستوى التسلح. في حين تتجاوز ذلك بكثير في بعضها الآخر.

ويمكننا بصفة عامة تحديد هذه المصادر في خمس مجموعات:

- ١ - مجموعة المصادر الطبيعية، وتشمل الإقليم والموارد والسكان.
- ٢ - مجموعة المصادر الاقتصادية، وتشمل المستوى الصناعي والتقني (التكنولوجي).
- ٣ - مجموعة المصادر السياسية، وتشمل الوحدة والقيادة والمهارة الدبلوماسية وطبيعة النظام.
- ٤ - مجموعة المصادر العسكرية، وتشمل المستوى العسكري والمهارة الاستراتيجية.
- ٥ - مجموعة المصادر المعنوية، وتشمل الدين والأيدولوجيا والتراث أو التقاليد الحضارية.

بعض هذه المصادر مما لا يحتاج إلى تفصيل، وبعضها مفصل ومبسوط في كتب العلاقات الدولية، إلا أن بعضها يفرض علينا أن نتطرق إليه بشيء من الإيجاز؛ على مقتضى طبيعة هذه الدراسة والهدف منها، وسوف نحاول عدم ترديد أو تكرار التفاصيل المدرجة بمدونات العلاقات الدولية^(١).

فالجغرافيا لها تأثير نسبي على قوة الدولة؛ إذ يتوقف هذا التأثير على تفاعله مع عناصر أخرى حركية مكونة لشخصية الدولة؛ كالموارد، والسكان، وطبيعة المؤسسات السياسية وحجمها، وقدرة رجال السياسة على استغلال الموقع الجغرافي أفضل استغلال ممكن. . . وغير ذلك. كما أن التقدم المطرد في وسائل المواصلات والأسلحة قلل كثيراً من أهمية الموقع الجغرافي كمصدر للقوة.

وعلى الرغم من ذلك فلا يزال اتساع الأراضي الروسية والصينية أحد مصادر قوتها، وتتأثر قوة بريطانيا - وهي دولة من جزيرة مجاورة لأوروبا - بالتوازنات داخل القارة الأوروبية. وتشكل الحدود الفرنسية المفتوحة مع ألمانيا أحد أهم مصادر تهديد أمنها القومي. وحتى أحداث ١١ سبتمبر ساد الاعتقاد بأن العزلة الجغرافية للولايات المتحدة، والحماية التي يوفرها لها المحيطان الأطلسي والهادي هي أحد أهم مصادر قوتها وحمايتها من أي تهديد لأمنها القومي. وأخيراً؛ فإن موقع منطقة الشرق الأوسط التي تسيطر على البحار المهمة، وتعد نقطة الوثوب الممكنة على روسيا، وخط الدفاع عن أوروبا الغربية، والمدخل لإفريقيا؛ جعلها أحد أهم مصادر

(١) راجع التفاصيل والمصادر في: د. محمد طه بدوي، ود. ليلين أمين مرسي: مرجع سابق، ص ١٢٩-٢٢٣؛ د. محمد طه بدوي: النظرية السياسية، ١٩٨٦م، ص ١٥٦ وما بعدها، د. علي أحمد عبد القادر: مرجع سابق، ص ١٤٩ وما بعدها.

Dougherty and Pfaltzgraff: op. cit. pp. 66 bb.



القوة غير الموظفة أو المستغلة من جانب دول المنطقة، وموضع اهتمام خاص من القوى الكبرى التي عدتها منطقة مصالح استراتيجية وأمن قومي^(١).

ولا شك أن إدراج وضعيات البيئة من ثروات، وموارد طبيعية؛ يرتبط بالقدرة على استثمارها وتنميتها وحمايتها من الاستنزاف أو التلوث لكي تصبح في مقدمة مصادر القوة، وهو الأمر الذي يرتبط بدوره بالتقدم العلمي والتقني (التكنولوجي) لما تتطلبه هذه العملية من حصر ورصد ودراسة وتطبيق لنتائج البحث وإنتاج التقنية (التكنولوجيا) اللازمة. ولعل هذا الارتباط هو الذي يفسر ضعف كثير من دول العالم الثالث على الرغم من امتلاكها للعديد من الموارد والثروات الطبيعية من جهة، واعتماد دول العالم الغربي على موارد دول العالم الثالث وثرواتها لزيادة رصيدها من القوة، وذلك ابتداء من الحركة الاستعمارية، وما لحقها من أساليب لنهب هذه الموارد من جهة أخرى.

والمفارقة بين الدول التي تشجع على زيادة معدلات النمو الطبيعي للسكان، وتلك التي تدعو إلى الحد من هذه المعدلات من خلال سياسات منع أو تحديد أو تنظيم النسل - تؤكد أيضاً نسبة عامل السكان كأحد مصادر القوة، وارتباط تأثيره بالعديد من العوامل الأخرى، كالموارد المتاحة، والمساحة، وطبيعة الأرض، والكثافة السكانية والمستوى العلمي والعسكري والاقتصادي، وطبيعة التركيب السكاني ودرجة التجانس، وغير ذلك^(٢). وهكذا قد تختلف دولتان في وزن قوتيهما على الرغم من تساوي حجم السكان فيهما، وهناك العديد من الدول الأقل في حجم السكان، والتي تتفوق في قوتها كثيراً على دول أكبر حجماً، فليست الهند تداني الولايات المتحدة أو بريطانيا أو فرنسا في قوتها؛ على الرغم من أن عدد سكانها يفوق تعداد سكان هذه الدول مجتمعة.

وعلى العكس من ذلك؛ فإن الدول الصناعية الكبرى في عالمنا المعاصر تكاد تكون هي نفسها الدول الأكثر قوة ونفوذاً؛ مما يعني أن التفوق الاقتصادي التقني (والتكنولوجي) هو أحد مصادر تكوين قوة الدولة، بل وهناك علاقة مباشرة بين قوة الدولة والتطور الصناعي والتكنولوجي، وعلى الرغم من ارتباط هذه العلاقة على وجه الخصوص بفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ فإن استقرار التاريخ يؤكد أن الثورات الصناعية ارتبطت دوماً بزيادة قوة الدول الأكثر تطوراً في مجال الصناعة التقنية (التكنولوجيا)، ويكفي أن نتذكر بهذا الخصوص دول أوروبا الصناعية إبان عصر النهضة^(٣).

وتمثل الوحدة التي تتجاوز الولاءات المحلية والإقليمية أحد مصادر قوة الدولة؛ تلك القوة التي تتأثر بطبيعة

(١) لمزيد من التفاصيل حول كل ذلك راجع:

Cohen : Geography and politics in a Divided world, 1964, p.7; Moodie : op. cit, pp 34 - 35, 52, 58; Morgenthau : the Impasse of American foreign Policy, 1962, pp. 56, 95, 295, 216; Schuman : op. cit: p. 747.

(٢) انظر في ذلك : Belshaw : Population Growth and Levels of consumption, 1956, pp. 3, 53, 89.

(٣) حول دور التكنولوجيا راجع بصفة خاصة : د. حامد ربيع : السياسات الخارجية، ومشكلة الشرق الأوسط، مذكرات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٨م، ص ١٠-١٦.



الحال بالعديد من عوامل التفكك الداخلي كالنزاعات الداخلية وغيرها، ولذا تلجأ الدول في سبيل تحقيق قوتها إلى صنع التكامل في عناصر المجتمع، والتغلب على عوامل التفكك والانقسام، وبصفة خاصة في لحظات الصدام العضوي مع عدوٍّ خارجي، حيث تصبح الوحدة ضرورة لمواجهة الخطر الخارجي، ولعل هذا يفسر عدة ظواهر:

أولها: أن بعض الدول قد تلجأ إلى الحرب كأداة لدمج عناصر المجتمع، وتحقيق وحدته السياسية؛ بغض النظر عن أهدافها الخارجية التي قد تكون أقل أهمية.

وثانيها: أن سياسة «فرق تسد» هي إحدى السياسات التي تنتهجها الدول لإضعاف الدول المعادية لها؛ عن طريق إثارة النزعات المحلية التي تقضي على وحدتها، ومن ثم قوتها.

وثالثها: أن ثمة ارتباط بين الفكر الوحدوي أو فلسفة الوحدة، وضعف الأمة أو عجزها عن مواجهة خطر خارجي (أيزوقراط - مكيافيللي - فيشته - مازيني . . .).

ورابعها: أنه كلما اقتربت الحدود السياسية للدولة من الحدود الطبيعية للأمة التي تقطنها، أو تطابقت معها؛ كانت أكثر قدرة على تحقيق التجانس والتكامل وبلوغ القوة^(١).

والقيادة القادرة على التعبير عن الوعي الجماعي، وإدارة موارد الدولة، ومواجهة المواقف السياسية بالقرارات المناسبة - هي بلا شك أحد أهم مصادر قوة الدولة، بل ويمكننا الحديث عن ارتباط بين قوة الدولة ونمط القيادة السياسية فيها (فرنسا - ديجول، وبريطانيا - تشرشل . . .).

ويختلف القادة في رؤية الموقف نفسه وتصوره نتيجة اختلافهم في الاتجاهات والمعتقدات والنزعات والطرق العقلانية والإدراكية التي يتبعونها، وأوضاعهم الداخلية، وطبيعة النظام السياسي الذي يمثلونه وغير ذلك. ومهما أوتيت الدولة من أسباب القوة؛ فإن غياب القائد السياسي القادر على مواجهة المواقف في ضوء الأهداف والمسالك المتاحة، والإمكانات الحقيقية؛ قد يشكل مصدر ضعف للدولة وإهدار لمصادر قوتها (هتلر في ألمانيا - جونسون وأزمة فيتنام - عبد الناصر وهزيمة ١٩٦٧م)^(٢).

(١) راجع: عبد العزيز صقر: الدين والدولة في الواقع الغربي - دراسة لموقع ودور الدين في الدولة القومية، ١٩٩٥م، ص ٢٤، عبد العزيز صقر: دول الدين في الحياة السياسية في الدولة القومية - تحليل تجريبي، رسالة دكتوراه، ١٩٩٠م، ص ٢٤٠، ٤٢٩.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول التعريف السلوكي للقوة والإدراك القيادي وعملية صنع القرار السياسي الخارجي راجع: د. حامد ربيع: النموذج الإسرائيلي للممارسة السياسية، ١٩٧٥م، ص ٢٤-٣١، د. حامد ربيع: السياسات الخارجية ومشكلة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ١٨، د. علي أحمد عبد القادر: مرجع سابق، ص ١٥٨، موسوعة الهلال الاشتراكية، ١٩٦٨م، ص ١٨٥.

Dunner : op. cit., p. 308; Moodie : op. cit., p. 25; Schuman : op. cit., p. 392; Dougherty and Pfaltzgraff : op. cit., pp. 64, 312 bb; Brzezinski and Huntington : Political Political Power, 1964, pp. 35, 253, 260, 286, 290, 344, 411. في للمقارنة بموضع القيادة في.

التقاليد الإسلامية، انظر: د. حامد ربيع (محقق) سلوك المالك في تدبير الممالك، لشهاب الدين ابن أبي الربيع، ج ١، ١٩٨٠، ص ١٣١.



وإذا كانت الدبلوماسية هي إحدى أداتين تمارس الدولة القوة من خلالهما - بالإضافة إلى الحرب -؛ فإن نجاح الدولة في فرض إرادتها وتحقيق مصالحها ارتكازاً على الأداة الدبلوماسية يدعم قوتها، ويصون مواردها الطبيعية والبشرية، ويجنبها مخاطر الحرب، كما أن اعتمادها على المهارة الدبلوماسية خلال الحروب كفيل بدعم القوة العسكرية، والتحكم في مسارات الحرب وغاياتها. إن قدرة الدولة على اختيار المسلك المناسب لتحقيق أهدافها من دون اللجوء إلى الحرب (الإقناع - المساومة - التحايل - الضغط - التهديد...) هو في النهاية تعبير عن مظهر من مظاهر القوة^(١).

مصدر آخر من مصادر قوة الدولة يتمثل في طبيعة نظامها السياسي، وما إذا كان يسمح بتعبئة الموارد وتحريك مصادر القوة وتفعيلها، وصنع القرار المناسب واتخاذها، واستيعاب القوى الجديدة دون عنف، وربط الكيان العضوي للسلطة بقوى الدافع الاجتماعي والسياسي، ودمج مختلف عناصر المجتمع وغير ذلك^(٢).

ولا شك في ارتباط قوة الدولة بتفوقها العسكري، وبمهارة مؤسساتها العسكرية في وضع الخطط الاستراتيجية التي تجسد فنون المواجهة والقتال، وتهدف إلى إخضاع الطرف الآخر بالقوة. لعل هذا يفسر التسابق الدائم على التسلح والتطوير المستمر للأسلحة؛ بوصفه تعبيراً عن قوة الدولة وقدرتها على فرض إرادتها، سواء بالإكراه والقوة، أو عن طريق التفاوض أو التهديد، أو غير ذلك من الوسائل التي تعمل تحت غطاء من القوة العسكرية، فالدولة الضعيفة التي لا تقوى على المواجهة العسكرية لا يمكنها أيضاً أن تتفاوض. وفي هذا المعنى يقول تشرشل: «لكي نتفاوض يجب أن نتسلح»؛ أي أن الدبلوماسية ترتبط بالمستوى العسكري للدولة وضعفاً. تلك هي مأساة الفلسطينيين والعرب عموماً في صراعهم مع إسرائيل^(٣).

وأخيراً نصل إلى المصادر المعنوية لقوة الدولة، كالدين والأيدولوجيا، والروح المعنوية، والتراث والتقاليد التاريخية، وغير ذلك من العناصر التي قد تكون مصدراً أو عائقاً أمام وحدة الدولة وقوتها.

فثمة أديان تتضمن قيماً واقعية ترتبط بالقوة، والكرامة، وتدعو إلى الوحدة، وصنع مصادر القوة الكفيلة بردع الأعداء، وهي من ثمّ ديانات صالحة للتعامل الجماعي أو الدولي، وتشكل أحد مصادر قوة الدولة في هذا

(١) د. حامد ربيع: السياسات الخارجية ومشكلة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٦.

Schuman : op. cit ., pp. 386, 392, Morgenthau : The Restoration of American Politics, op. cit., p. 198.

وحول خبرة النموذج الإسرائيلي بهذا الخصوص راجع: د. حامد ربيع: الدعاية الصهيونية، ١٩٧٥م، ص ٥١، ٥٥.

(٢) حول أثر الأوضاع الداخلية وفعالية النظام السياسي، راجع: د. حامد ربيع: النموذج الإسرائيلي، مرجع سابق، ص ٢٧، د. حامد ربيع: السياسات الخارجية، مرجع سابق، ص ٩٠.

Morgenthau : The Impasse of American Foreign Policy, op. cit., p. 67; spanier : Games Nations Play, 1981, pp. 312 - 313 .

(٣) لعل هذا يجيب عن التساؤل الذي بدأ به أستاذنا الدكتور حامد ربيع دراسته عن «الوطن العربي وصراع القوى الكبرى»: لماذا لم ينجح العالم العربي في فرض كلمته، وتحديد مصيره؛ وكيف استطاعت دولة صغيرة كإسرائيل أن ترتفع إلى مستوى التناطح مع القدرة العربية، والتحكم فيها، ومنع أي إرادة عربية من التمتع بأي درجة من الاستقلالية حتى في تنظيم منزلها الداخلي؟ د. حامد ربيع: الوطن العربي وصراع القوى الكبرى، مذكرات، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٩م، ص ١.



المجال . كما هو الحال في الإسلام الذي على الرغم من غلبة دعوته إلى السلام، فإنه يحث أتباعه على الوحدة والتعاون، وعدم الفرقة في مواجهة أعدائهم، ويأمرهم صراحة بقوله - تعالى - : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ ﴾ [الأنفال : ٦٠] ، كما يأمرهم برد أي عدوان يقع عليهم بقوله : ﴿ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾ [البقرة : ١٩٤] ، ويثير فيهم الإقدام في مواجهة أعدائهم كما يبدو من قوله لهم : ﴿ أَنْخَشَوْهُمْ فَلِلَّهِ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ ﴾ [التوبة : ١٣] ، وكما تدل عليه قصة المخلفين المبسوطة في سورة التوبة : ﴿ فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلافَ رَسُولِ اللَّهِ وَكَرِهُوا أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ ﴾ [التوبة : ٨١] .

وعلى الضد من ذلك ؛ فقد رأى كل من مكيا فيللي (١٤٦٩ - ١٥٢٧م)، وروسو (١٧١٢ - ١٧٧٨م)، وهيغل (١٧٧٠ - ١٨٣١م) أن الديانة المسيحية لا تصلح مصدراً لقوة الدولة ؛ لما تتصف به من سلبية وفردية وروحانية، ولما تقود إليه من ضعف وذلة وهوان ؛ في حال اتخاذها أساساً للتعامل في النطاق الدولي . وقد اعتبرها مكيا فيللي السبب المباشر لما آلت إليه إيطاليا في عهده من انقسام وسقوط تحت الاحتلال الأجنبي، ولذلك فضل عليها ديانة الرومان الوثنية التي حققت لهم المجد والانتصارات ؛ بما كانت تدعو إليه من جرأة، وشجاعة، وطموح، وتضحية من أجل الوطن، فيما لم تحقق المسيحية الكاثوليكية لإيطاليا إلا الذلة والهوان . وبالمثل فقد أشاد كل من روسو وهيغل بكل دين وثني يشتعل حماسة للوطن، ويوحد بين أتباعه، ويضمن لهم المجد الدنيوي .

العبرة إذن - في مجال القوة - في المنظور الغربي ليس في كون الدين سماوياً أو وثنياً ؛ وإنما في كونه ملائماً للأمة التي تدين به ونصيراً لها ومحققاً لوحدتها ومجدها، وذلك بما يتضمنه من قيم إيجابية وجماعية وواقعية . وفي حال عجزه عن تحقيق هذا الدور لعدم امتلاكه مثل هذه القيم - حال المسيحية - ؛ فإنه يجب استبعاده كمصدر للقوة، وحصرها في دائرة الضمير الفردي، والتعويل في أمر تحقيق الوحدة والقوة ؛ ومواجهة الأعداء على مصادر أخرى .

وقد ظهرت القومية والعلمانية واللا دينية في أوروبا في هذا الإطار، وتحولت إلى دين أوروبا الجديد الذي حل محل الكاثوليكية كمصدر للوحدة والاندماج والقوة والمجد^(١) .

وبالمثل ؛ فقد ظهرت الأيديولوجيات الأخرى كرد فعل لإخفاق المسيحية في ضمان قوة الدول الأوروبية ومجدها، وقد وصفت هذه الأيديولوجيات بالديانات العلمانية، أو السياسية، أو الوضعية ؛ من ناحية ما تتصف به من واقعية وحركية وإيجابية وشمولية في المنظوم الغربي، وما تتضمنه من تحديد للأهداف وإطار

(١) راجع : عبد العزيز صقر : الدين والدولة، مرجع سابق، ص ٣٧ وما بعدها، عبد العزيز صقر : دور الدين في الحياة السياسية، مرجع سابق، ص ٢١٧، حسنين توفيق إبراهيم : مشكلة الشرعية السياسية، ماجستير، كلية الاقتصاد، ١٩٨٥م، ص ١٠٢ وما بعدها .

Morgenthau : the Restoration, op. cit., p.16, Moodie : op. cit., p. 53; Smaït : The science of Religion, 1923, ch. 1.



وأدوات الحركة التي تستجيب لتغيرات الواقع . وقد ارتبطت قوة الاتحاد السوفيتي (سابقاً) كلية بالأيديولوجية الاشتراكية . واستخدمت فرنسا العقيدة السياسية كقناع يخفي أطماعها، ويسوّغ حركتها الاستعمارية داخل القارة الأوروبية وخارجها؛ بدعوى رسالة فرنسا الثقافية، والتبشير بمبادئ الثورة الفرنسية . وقد لجأت الولايات المتحدة مؤخراً إلى هذا المصدر من مصادر القوة؛ حين أصدر البيت الأبيض في الحادي والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٢م وثيقة (استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية)، والتي تعد تحولاً في السياسة الأمريكية الخارجية، والتي كانت تنطلق من معيار المصلحة القومية ولا تعطي أي أهمية للعامل الأيديولوجي، فإذا بها تبني أيديولوجية تتميز بالطابع التبشيري والكفاحي، وتقوم على فكرة تقسيم العالم إلى (أخيار، وأشرار) من وجهة نظرها، ثم تحدد إطار وأدوات التغيير لصالح الخيار الذين يؤمنون فقط بالقيم الأمريكية التي تعبر عن «تطلعات وآمال الكرامة الإنسانية»؛ فهل يختلف مدلول الوثيقة عن جوهر مفهوم الجهاد في الإسلام سوى في أنها تُخفي أطماعاً إمبريالية، ونزعات إمبراطورية تسلطية، في تسويق مصلحتها القومية وحركتها الاستعمارية؟ ومحاولة (كارل ماركس) إضفاء الشرعية على حزب العمال ضد كل النظم البرجوازية في العالم، وذلك من خلال «البيان الشيوعي» الذي يقسم العالم إلى (بروليتاريا، وبرجوازية)، ويدعو إلى تأسيس دولة البروليتاريا التي تقود النضال ضد محور الشر الذي تمثله الدول البرجوازية «غير الشرعية وغير الجديرة بالبقاء».

سبق وذكرنا أن هذا التصور كان يشكل أساس حركة الاتحاد السوفيتي في النطاق الخارجي، وأحد مصادر قوته الداخلية، ومن ثم فقد كان تخليه عن هذه العقيدة - على الرغم من أنها عقيدة بشرية - أحد أهم أسباب انهياره وتفككه^(١).

ويمثل التراث الحضاري أحد مصادر قوة الدولة التي تضمن لها مكانة خاصة؛ حتى في ظل افقائها للعديد من مصادرة القوة الأخرى التي أشرنا إليها فيما تقدم، وذلك على أساس أن غياب القوة ليس سوى مرحلة تخالف تقاليد هذه الدولة الحضارية. إن دولاً مثل الصين والهند ومصر تتمتع بمكانة خاصة في دراسات التنمية السياسية، وتصنيفات الدولة النامية^(٢).

(١) لمزيد من التفاصيل حول الأيديولوجيا بمعنى التصور الذاتي للوظيفة الحضارية، وكأحد مصادر قوة الدولة، وأحد مسوغات سياستها الخارجية العدوانية أو الاستعمارية ونماذجها المختلفة، راجع: د. حامد ربيع: سلوك المالك، مرجع سابق، ١ / ١١٩، ١٧٣، ١٨٧، د. محمد طه بدوي: رواد الفكر، مرجع سابق، ص ١٥٦ وما بعدها، موسوعة الهلال الاشتراكية، مرجع سابق، ص ٢٢٤، د. حورية توفيق مجاهد: الاستعمار كظاهرة عالمية، ١٩٨٥م، ص ٦٧ - ٦٨.

Morgenthau : The Decline of Demouatic Politics, 1958, p. 61; Morgenthau : The Rsestoration of American Politis, op. cit., p. 12; Brzezinski : op. cit., 41, 42, 49 - 70, 248, 248, 367 - 377 .

وللتمييز بين الأيديولوجيا والدين راجع: د. عبد العزيز صقر: دور الدين في الحياة السياسية، مرجع سابق.

(٢) حول مدلول كلمة «التراث» من منطلق التنظير السياسي انظر: د. حامد ربيع: سلوك المالك، مرجع سابق، ١ / ٦٧ وما بعدها.



أدوات القوة :

تمارس الدولة قوتها في النطاق الخارجي من خلال أداتين هما: الدبلوماسية والحرب، وفي ضوء مصادر القوة التي أشرنا إليها آنفاً والتي تحدد الدولة على أساسها أهدافها، وتقرر الاختيار بين هذه الأداة أو تلك من أدوات القوة، والدولة الأقوى هي التي تفوز دائماً في الدبلوماسية وفي الحرب، في إطار يغلب عليه الصراع، وتغيب عنه السلطة العليا حاکمة، ولا تعرف لغة المنطق، ولا قيم العدالة والمساواة، ولا معيار الموضوعية، وإنما ثمة هدف واحد هو المصلحة، وأداتان هما الدبلوماسية والحرب.

والدبلوماسية تسبق الحرب وتلازمها وتعقبها، والأولى أن تحقق الدول غاياتها وتفرض إرادتها من خلال الأساليب والمهارات الدبلوماسية التي تركز إلى قوة فعلية؛ يمكن التلويح بها أو التهديد باستخدامها دون التورط في الحرب؛ لما تتطلبه من نفقات وموارد، وما تخلفه من خسائر ومخاطر على كلا الجانبين، وبصفة خاصة بعد شيوع استخدام أسلحة الدمار الشامل بمختلف أنواعها، وحرص كثير من الدول على امتلاكها.

وعندما تخفق الدبلوماسية في إجبار الطرف الآخر على الإذعان لإرادة الدولة تصبح الحرب ضرورة؛ لإثبات القدرة، وفرض الاحترام، وإجبار الطرف الآخر على الخضوع لإرادة الأقوى. وأثناء ذلك تواصل الدبلوماسية مهامها لإقناع الخصم بضرورة التسليم، وصياغة شروط التسليم، ومعهادات لعقد الهدنة أو الصلح مع أطراف أخرى تكسبها إلى جانبها أو تحييدها في الصراع الدائر، أو غير ذلك من الجهود الدبلوماسية التي تلازم الحرب، وتساعد على تحقيق أهدافها بأقل الخسائر الممكنة.

وعقب انتهاء الحرب تنشط الدبلوماسية من جديد لصياغة الاتفاقات، وإبرام المعاهدات التي تتضمن اعتراف الطرف الآخر بالهزيمة، وقبوله الخضوع الإرادي لشروط الدولة المنتصرة، وعلى مقتضى مصلحتها القومية.

وهكذا تتكامل الدبلوماسية والحرب بوصفهما أداتين للقوة أو وسيلتين لإقناع أو إكراه الطرف الآخر على الامتثال لإرادة الدولة. ولعل هذا التكامل يفسر عدة ظواهر، مثل مشاركة الدبلوماسيين والعسكريين في مجالس الأمن القومي في تشكيل سياساته، وظهور ما يعرف بالدبلوماسية العسكرية أو دبلوماسية القوة؛ نتيجة لتعيين العسكريين - بعد انتهاء مدة خدمتهم بالجيش - في السلك الدبلوماسي، وغير ذلك من مظاهر التقارب والتعاون بين الدبلوماسيين والعسكريين، وبصفة خاصة عقب الحرب العالمية الثانية التي جسدت هذه العلاقة الوثيقة بين الدبلوماسية والحرب بوصفهما أداتين للقوة، ودعامتين لمفهوم الأمن القومي^(١).

(١) حول مفهوم الأمن القومي والتدخل الدبلوماسي العسكري راجع: د. حامد ربيع: سلوك المالك، مرجع سابق، ٧٣ / ١، د. حامد ربيع: السياسات الخارجية ومشكلة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٦٦.

Goldsen: Outer Space in World Politics, 1963, pp. 13, 97; Morgenthau: The Impasse ..., op. cit., pp. 56, 95.

وحول التكامل بين الدبلوماسية والحرب في التقاليد الإسلامية راجع: عبد العزيز صقر: العلاقات الدولية في الإسلام وقت الحرب، ١٩٩٦م، ص ٧٣، ١١.



قياس القوة:

على الرغم من أننا نستطيع التمييز اليوم بين قوى صغيرة Small، ومتوسطة Middle، وعظمى Great، وكونية Global؛ فإننا لا نركز في هذا التمييز إلى أي مقياس كمي دقيق للقوة.

سبق وعرفنا مفهوم القوة بأنه عملية توظيف مصادر القوة في فرض إرادة الدولة، وذكرنا أن التعريف يتضمن عنصرين هما: مصادر القوة، وعملية تحويلها إلى طاقة مؤثرة وفعّالة. ومن هنا فإن عملية قياس القوة يجب أن تتطرق إلى الجانبين معاً؛ أي قياس تأثير مصادر القوة كالجغرافيا والسكان والمستوى العسكري وخلافه، ثم قياس عملية صنع القرار المرتبط بممارسة القوة؛ أي توظيف مصادرها في فرض الإرادة؛ بما يتطلبه ذلك من صياغة الأهداف وترتيبها، وحساب المقاومة ورد الفعل، وتقدير قوة الخصم، ووضع الاحتمالات والبدائل، وتحديد استراتيجيات المواجهة المناسبة، ثم اتخاذ القرار المناسب... إلخ.

وهناك صعوبة تكتنف عملية قياس أي من الجانبين من جوانب القوة، فمصادر القوة تشمل على عناصر مادية يمكن قياس أثرها، كالسكان والمستوى العسكري، وأخرى معنوية غير قابلة للقياس الكمي، كالدين، والأيدولوجيا، والتراث الحضاري، وطبيعة النظام السياسي... وغيرها، كما أن المواجهة قد يكون أحد أطرافها تحالف يجمع بين عدة دول، وفي هذه الحالة؛ فإن قياس قوة التحالف لن يقتصر على جمع محصلة أوزان قوى الدول التي تكوّنه، ولكنه سوف يتطرق أيضاً لحساب وزن عناصر مهمة ومؤثرة وغير قابلة للقياس؛ مثل التنسيق بين مختلف الجهود والقوى في التحالف، وإمكانات دخول الطرف الآخر في تحالف مماثل، واحتمالات الانقسام داخل كل تحالف، وغير ذلك.

ومن جانب آخر؛ فإن طريقة قياس مصادر أو وحدات إنتاج القوة وحدها لا تقدم صورة حقيقية للقوة؛ لأنها تستبعد دور صانع القرار وحدود قدرته على استثمار مصادر القوة في الوصول إلى الأهداف المرجوة، فقد تملك الدولة كل مصادر القوة المتاحة إلا أنها لا تملك القيادة القادرة على ممارسة التأثير في الخصم بالطريقة المناسبة. وقد تتعادل مصادر القوة في دولتين؛ إلا أن ارتباط عملية صنع القرار السياسي في إحداها بالمنطق، والتخطيط العلمي يرجح كفتها على الأخرى. كما أن عدم التقدير المناسب لقدرة الخصم على الصمود والمناورة والمقاومة، وإضافة وحدات إنتاج قوة جديدة إلى تلك التي يمتلكها بالفعل لا بد أن يؤدي في النهاية إلى الإخفاق في المواجهة نتيجة عدم القياس الدقيق لقوة الخصم. وأخيراً؛ فإن صانع القرار قد يخفق في الاختيار الصحيح لمكان ممارسة القوة ضد الخصم الذي قد يكون أقل قوة، أو زمان ممارسة القوة أو وسيلتها، فتخفق الدولة الأقوى في محاولة السيطرة على الدولة الأضعف... وهكذا.

وكذلك؛ فإن التعويل في عملية قياس قوة، الدولة على عنصر الكفاية البشرية الذي ترتبط به عملية صنع القرار السياسي في المجال الخارجي؛ لا بد أن يقود أيضاً إلى نتيجة مشوهة وحساب غير دقيق لقوة الدولة،



صحيح أن القيادة السياسية هي التي تدير مصادر القوة أو وحدات إنتاجها، وتخطط لتوظيفها في ممارسة القوة؛ الأمر الذي يحوّل القوة من ظاهرة مادية إلى ظاهرة سلوكية؛ بوصفها عملية القرار السياسي القادر على تحقيق مصالح الدولة وغاياتها، وتعديل أو تغيير قرارات الدول الأخرى التي تتعارض مع هذه المصالح والغايات، إلا أن التسليم دائماً بقدرته القيادة السياسية على صياغة الأهداف وترتيبها في ضوء الإمكانيات والمصادر المتاحة، وامتلاك صلاحيات التنفيذ والاختيار بين البدائل واستراتيجيات المواجهة؛ مما يخالف حقائق التاريخ التي تُثبت أن ثمة قيادات أهدرت مصادر القوة لبلادها، وجلبت لشعوبها الهزيمة والعار، وأن بعض القادة قد يفتقر لأقل مقومات القيادة، ولأقل متطلبات عملية صنع القرار واتخاذها^(١).

نخلص من ذلك إلى أن قوة الدولة لا تكمن فقط في مصادر إنتاج القوة أو وحداتها؛ كالسكان والموارد والتفوق الاقتصادي والعسكري وخلافه، كما أنها لا تتجسد فقط في العملية السلوكية التي تنتهي باتخاذ القرار السياسي في النطاق الخارجي، ولكنها تقاس بالجمع بين وزني كلا الجانبين: مصادر القوة وكيفية توظيفها، ولما كان الجانب الأول - في أغلبه - مادياً ويسهل وزنه وقياسه ومقارنته مع مثيله في الدول الأخرى، كما أنه معلوم سلفاً ويتمتع بالثبات النسبي^(٢)؛ فإن ارتباط الجانب الثاني بالسلوك القيادي الذي يصعب اختباره أو التوقع في شأنه يجعل عملية قياس القوة من الصعوبة بمكان. كما أن عملية القياس قد تدخل في مأزق كبير في حال حدوث تغيير في القيادة السياسية يفرض اتجاهات ونزعات وطرق إدراكية مختلفة عن تلك التي تمت عملية القياس على أساسها.

على أي حال؛ فليس ثمة قياس دقيق للقوة، والمتاح أن نجمع بين محصلة عملية قياس مصادر القوة، ومحصلة عملية تحليل الخصائص السلوكية للظاهرة القيادية وفهمها، وطبيعة عملية صنع القرار السياسي. وعلى الرغم من ذلك تظل هناك دائماً احتمالات للخطأ الناتج عن عدم تقدير وزن عوامل أخرى لم تكن متوقعة؛ كالتحول في الرأي العام، والانقسامات والتحالفات، والإعلام، والحرب النفسية، ونضوب بعض مصادر القوة، والكوارث الطبيعية، ومتغيرات الإطار الدولي أو الإقليمي، أو غير ذلك^(٣). . . . الأمر الذي يدعونا إلى إعادة تأكيد أن عملية قياس القوة لا تعدو أن تكون مجرد احتمال أو تخمين يفتقر إلى اليقين.

(١) راجع نماذج لذلك في: د. حامد ربيع: سلوك المالك، مرجع سابق، ج ١ ص ١٣٨، د. حامد ربيع: السياسات الخارجية ومشكلة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٥٣.

Brzezinski : op. cit., pp. 148 - 157, 191; Morgenthau : The Restoration of American Politics, op. cit., pp. 13, 308, 379; Spanier : op. cit., pp. 431 - 439; Dougherty and Pfalzgraff : op. cit., pp. 64 - 66; Rosenan (ed.) : Qnternational Politics and Foreign Policy, 1969, pp. 239 - 245 .

(٢) انظر: محاولات عمل قياسات رياضية للقوة في: د. علي أحمد عبد القادر، مرجع سابق، ص ١٩١ وما بعدها. Cohem : op. cit., pp. 10-12; Schuman : op. cit. p. 417.

(٣) مراجع حول بعض هذه العوامل: د. حامد ربيع: الدعاية الصهيونية، مرجع سابق، ص ٥١، ٦٣، ٨٢، ٩٧. Schuman : op. cit., pp. 391 bb.



استخدامات القوة :

سبق وذكرنا أن القوة ليست هدفاً في ذاتها، ولكنها وسيلة لتحقيق أهداف أخرى من خلال النفوذ أو التأثير الناتج عن ممارسة القوة؛ فما هي تلك الأهداف التي تُستخدم القوة لتحقيقها؟

تختزل أغلب الدراسات الغربية أهداف القوة في هدف واحد: هو تحقيق المصلحة القومية، فالعلاقات الدولية ليست سوى علاقات قوى تخضع لقانون واحد: هو قانون المصالح القومية^(١). ويضيف بعض الباحثين استخدامات أخرى للقوة لا تتعد كثيراً عن هدف المصلحة القومية؛ مثل حماية الحدود، وضمان الأمن، وصيانة المعاهدات، وتحقيق الرفاهية.

والحقيقة أن إعلان بعض الدول عن استخدامات أخرى للقوة لا ترتبط بعامل المصلحة القومية؛ قد يكون مجرد قناع لإخفاء السبب الحقيقي الذي يحكم حركتها في النطاق الدولي، والذي لا يعدو أن يكون المصلحة القومية نفسها.

سبق وذكرنا أن ادعاء رسالة فرنسا الثقافية الذي استخدم لتسوية الحروب والفتوحات النابليونية في القارة الأوروبية، ولتسوية الاستعمار الفرنسي لدول العالم الثالث لم يكن في الحقيقة سوى قناع للأطماع الفرنسية خارج حدودها^(٢) وبالطريقة نفسها يمكن تفسير ادعاءات الولايات المتحدة الواردة بوثيقة البيت الأبيض عن «استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة»، والتي تربط استخدام القوة في النطاق الخارجي بنشر قيم الحرية والمساواة والقضاء على الإرهاب؛ بأنها مجرد ستار تستتر خلفه الأسباب الحقيقية التي ترتبط بالسيطرة على منابع البترول، وضرب القوى الإسلامية، وتكوين إمبراطورية أمريكية^(٣).

وإذا كانت الدولة القومية العلمانية ذات التقاليد الرأسمالية والقائمة على مبدأ الدولة الحارسة؛ تأتي إلا أن تجعل من لغة المصالح أساس حركتها في النطاق الخارجي - حتى لو غلفت تلك المصالح بغطاء من القيم والمثاليات -؛ فإن النموذج الآخر للدولة القومية - أي الدولة القومية العقدية التي تعتمد على العامل العقدي في عملية بناء الدولة، وتأسيس شرعية السلطة السياسية، ورسم سياستها الداخلية والخارجية - يقوم على الربط بين حركتها السياسية في النطاق الخارجي، ووظيفة حضارية لا تنبع من منطق المصالح، وهو النموذج الذي تتحول فيه القوة إلى إرادة حضارية؛ أي أداة تحقيق الوظيفة الحضارية، تلك الوظيفة التي تدور حول نشر قيم عالمية

(١) انظر: أحمد وهبان: العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة، ١٩٩٥م، ص ٢٨٤ - ٢٩١.

Morgenthau: The Decline of Democratic Politics, op. cit., pp. 58, 62; Morgenthau: Politics Among Nations, 1962, pp. 27 - 28.

(٢) مراجع: د. حورية توفيق مجاهد: مرجع سابق، ص ٦٧. Morgenthau: The Restoration, op. cit., p. 12.

(٣) مراجع: د. حامد ربيع: الأبعاد الاستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول الخليج العربي، ١٩٨٣م، ص ٥٤، ٦١، ٦٧، ٧٣.

Cohen: op. cit., p. 230; Morgenthau: The Mediterranean Its Role in American's Foreign Policy, 1948, p. 116; Frankel: Mattei - Oil and Power Politics, 1966, p. 95.



واحدة تضمن التقدم الروحي والمعنوي لسائر البشر^(١).

ثمة تطبيقان لهذه الدولة التي تستخدم القوة بوصفها إرادة حضارية: (الدولة الأيديولوجية، والدولة الدينية)؛ الأولى تضع قوتها في خدمة عقيدتها السياسية، وتربط حركتها في المجال الخارجي بفكرها الأيديولوجي. أما الثانية؛ فتجعل محور تعاملها الخارجي يدور حول نشر عقيدتها الدينية.

وذلك من منطلق القناعة بأن كلاهما - أي الفكر الأيديولوجي والعقيدة الدينية - يمثل إضافة جديدة إلى معالم التقدم الإنساني تفرض عليهما - أي الدولة الأيديولوجية، والدولة الدينية - الالتزام بنشر هذه المنجزات وتعميمها من أجل الارتقاء بالوجود البشري، وتسخير قوتها للدفاع عن هذه الوظيفة الحضارية^(٢).

ميزان القوة:

في ظل البيئة الدولية التي يحكمها منطق الصراع وتفقد ظاهرة السلطة؛ تدرك كل دولة أن حماية حدودها، وضمان أمنها، وصيانة استقلالها، وممارسة سيادتها على أرضها، والدفاع عن مكتسبات شعبها، فضلاً عن تحقيق مصالحها القومية أو وظيفتها العقدية في النطاق الخارجي؛ كل ذلك رهن بامتلاك القوة والسعي الدائم إلى زيادة هذه القوة إلى أبعد مدى ممكن، وذلك بإضافة مصادر أو طرق أو وحدات إنتاج جديدة للقوة (تحالف، تعاهد، تفوق علمي وعسكري، ازدهار صناعي وتقني (تكنولوجي)...)، أو بالعمل على إضعاف قوة الآخرين بشتى الطرق (الحرب، الحرب النفسية، التفريق والتقسيم، تحويل الحلفاء...) (٣).

ولما كانت كل الدول تسعى في الوقت نفسه إلى زيادة قوتها النسبية عما عداها من الدول، وتلجأ من ثم إلى الأسلوبين نفسيهما، ولا يمكن تصور دولة تعتمد في قدرتها على البقاء دون أن تسعى إلى زيادة قوتها وإضعاف قوة الآخرين، فقد قاد هذا السباق إلى خلق بيئة صراعية عدوانية لا موضع فيها للسلم أو الأمن أو الصداقة إلا على سبيل التأقت، وعلى مقتضى المصلحة القومية^(٤).

وتفادياً للفوضى التي قد تنجم عن هذا الوضع، وإمكانية أن تسيطر الدولة الأقوى على العالم أجمع،

(١) حول التعريف والتمييز بين الوظيفة الحضارية، والإرادة الحضارية ونماذجها التاريخية راجع: د. حامد ربيع: سلوك الممالك، مرجع سابق، ١٧٢ / ١ - ١٧٣، عبد العزيز صقر: نظرية الجهاد في الإسلام، ماجستير، ١٩٨٣م، ص ٢٩ - ١٩.

(٢) حول الصور المعاصرة للدولة القومية، والتأصيل الفكري لمفهوم الدولة العلمانية، والتمييز بين الدولة الدينية والدولة الأيديولوجية، راجع: عبد العزيز صقر: الدين والدولة في الواقع الغربي، مرجع سابق، ص ٥٠ - ٥٦.

(1) Schuman: op. cit, p. 377; Moodie: op. cit., p.25; Morgenthau: Politics Among Nations, p. 28; Dougherty and Pfaltzgraff: op. cit., 75 - 76.

(٢) حول طبيعة البيئة الدولية راجع: د. محمد طه بدوي: النظرية السياسية، مرجع سابق، ص ١٩٨، د. محمد طه بدوي، ود. ليلين أمين مرسى: النظرية العامة للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٤٥ - ٥٤.

Morgenthau: Politics Among Nations, op. cit., pp. 27 - 28; Moodie: op. cit. p. 164; Burns: Ideas in conflict, 1963, pp. 61, 514; Dougherty and Pfaltzgraff: op. cit., pp. 75 - 76.



والذي سوف يتحول في هذه الحالة إلى إمبراطورية واحدة تتزعمها هذه الدولة الأقوى؛ فقد اتفقت الدول الأوروبية - فيما بينها على ضرورة الإبقاء على الوضع الراهن لتوزيع القوى، ومنع أي دولة أو مجموعة دول من محاولة الإخلال به؛ سواء بزيادة قوتها أو إضعاف قوة غيرها، وذلك على أساس أن هذا الوضع الراهن - وقت الاتفاق - يتسم بقدر من التوازن في القوى - الأوروبية - يضمن الأمن والاستقرار لها جميعاً. وقد أطلق على هذا الوضع وصف «ميزان القوة» Balance of power^(١).

وبطبيعة الحال؛ فإن ميزان القوة لا يعني أن ثمة توزيع عادل للقوى بين الدول على ما يقتضيه لفظ «الميزان»، ولكنه مجرد اعتراف أو قبول بتوزيع القوى الراهن، والذي قد يكون نتيجة حروب معينة (حروب الدول الأوروبية ضد فرنسا في القرن ١٩ - الحربان العالميتان الأولى والثانية في القرن العشرين...)، وعلى مقتضى مصالح وشروط الدول المنتصرة^(٢).

وتمثل منظمة الأمم المتحدة التنظيم القانوني لميزان القوة الراهن، والذي فرضته الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، لا من منطلق مبدأ أخلاقي يسعى إلى تحقيق توزيع عادل للقوة، ولا في ضوء اعتبارات موضوعية ترتبط بحقيقة الأوزان النسبية لمختلف القوى، ولكن لتحقيق المصالح الخاصة للدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، ولعل هذا يفسر كل التناقضات التي تشهدها البيئة والمنظمة الدولية: فبعض الدول يملك حق الاعتراض (الفييتو) على قرارات مجلس الأمن، وباقي الدول لا يملك هذا الحق، وبعض الدول حق إنتاج أسلحة الدمار الشامل وتطويرها، ومحذور على باقي الدول ذلك. وتستطيع بعض الدول عدم الامتثال لقرارات الأمم المتحدة؛ في حين تُعاقب دول أخرى إن هي فعلت ذلك، وقد تجاوز بعض الدول المنظمة الدولية فتشن حروباً وتفرض عقوبات على دول أخرى؛ من أجل المحافظة على ميزان القوة كما تريده هي؛ في حين لا تجرؤ دول العالم الأخرى على الإقدام على مثل هذا التصرف^(٣).

ونظراً لتغير خريطة التوزيع الفعلي للقوى في النسق الدولي - نتيجة للتغير في مصادر القوة أو في عملية صنع القرار المرتبط بتوظيفها في المجال الخارجي - فإن ميزان القوة مهدد دائماً باختلال والتعديل، فميزان القوة الحالي - حيث تتحكم دولة واحدة في الجماعة الدولية - اختلف بطبيعة الحال عن ميزان القوة الذي ساد فترة الثنائية القطبية، وهذا الأخير يمثل صورة مختلفة عن تلك التي عرفها عالم التعدد القطبي في بداية القرن

(١) راجع وقارن بهذا الخصوص:

Ibid, p. 31; Schuman : op. cit., p. 375; Morgenthau: Politics among Nations, op. cit., p. 40; Pfaltzgraff: op. cit., pp. 452 bb.

(٢) حول غياب البعد الأخلاقي في توازنات القوى راجع:

Morgenthau: The restoration ..., op. cit, p. 119, 171; Schuman: op. cit, p. 374.

وقارن: موضع الأخلاقيات في النموذج الإسلامي للتعامل الدولي: د. حامد ربيع: سلوك المالك، مرجع سابق، ٨٣ / ١، عبد العزيز صقر:

العلاقات الدولية في الإسلام، ١٩٩٦م ص ٧- ١٠، عبد العزيز صقر: نظرية الجهاد، مرجع سابق، ص ٣٤٠.

Morgenthau: The Impasse of American Foreign Policy, op. cit, pp. 112 - 118.

(٣) راجع أيضاً:



العشرين^(١). فكيف يعالج الاختلال في ميزان القوة، وكيف يعود الميزان إلى حالة التوازن؟

يتحقق ميزان القوة إما تلقائياً وإما إرادياً:

والتعديل أو الضبط التلقائي لميزان القوة ينطلق من فكرة النسق الدولي International System الذي يقوم على الاتزان الذاتي، والقدرة المستمرة على تصحيح أي اختلال في توزيع القوة من منطلق قانون (الفعل ورد الفعل) الذي يضمن بقاء النسق آلياً واستمراره^(٢).

أما التدخل الإرادي للمحافظة على ميزان القوة، ومواجهة أي اختلال في التوازن؛ فيأخذ إحدى صور ثلاث:

- الأولى: سياسية: وذلك حين تتكفل إحدى الدول بالحفاظ على الوضع الراهن لتوزيع القوة في النسق الدولي، ومنع أي دولة من الإخلال به؛ سواء بزيادة قوتها النسبية إلى حد يهدد أمن باقي الدول، أو بإضعاف قوة دولة أخرى عن طريق الغزو أو العقوبات أو غير ذلك، ويمكن تفسير الموقف الأمريكي من العراق في هذا السياق؛ بغض النظر عن تقييمه.

- الثانية: قانونية: وذلك حين تتولى منظمة عالمية - كعصبة الأمم سابقاً، والأمم المتحدة الآن - القيام بهذا

الدور.

- الثالثة: أيديولوجية: وذلك بتحويل ميزان القوة نفسه إلى أيديولوجيا، وانطلاق بعض الدول في سياستها الخارجية من هذه الأيديولوجيا لتسويغ حركتها الخارجية الرامية إلى الإبقاء على الوضع الراهن، أو إلى الإخلال به على مقتضى مصلحتها الخاصة، ولكن بحجة المحافظة على حالة الاتزان الدولي^(٣).

حدود القوة:

في ضوء ما سبق يمكن تأكيد أن الدول لا تقف عند حد معين للقوة مهما بلغت، وأنها تسعى دائماً إلى الاستزادة من قوتها إلى أبعد مدى ممكن، وتخشى كل دولة - في ظل بيئة صراعية عدوانية وفي غياب ظاهرة السلطة - إن هي انصرفت بإرادتها عن توسيع نطاق قوتها أن تتفوق عليها دول أخرى؛ مما يحد من قدرتها على حماية أمنها أو ممارسة النفوذ أو التأثير الذي تتطلبه عملية تحقيق أهدافها ومصالحها في النطاق الخارجي.

(١) حول نماذج النظم القطبية، ومفهوم الدولة العالمية وتطبيقاتها، وتطور ظاهرة الدولة من مرحلة دولة المدنية إلى مرحلة الدولة العالمية، راجع: د. حامد ربيع: سلوك المالك، ج ٢، ١٩٨٣م، ص ٢٥٢، ٢٦٨، ٢٧٠، د. حامد ربيع: الوطن العربي وصراع القوى الكبرى، مرجع سابق، ص ١٤، ٢١، د. عبد العزيز صقر: الدين والدولة في الواقع الغربي، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٢) فيما يتعلق بمفهوم النسق وميزان القوة التلقائي أو الآلي راجع: د. محمد طه بدوي: النظرية السياسية، مرجع سابق، ص ٢٢٥، ٣٤٢، ٣٤٥، د. محمد طه بدوي، ود. ليلي أمين مرسي: النظرية العامة للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٢٣١ وما بعدها.

Schuman: op. cit., p. 375; Olsan: The Theory and Practice of International Relations, 1991, p. 148; Hartmann: The Relation of Nations, 1962, p. 329.

(3) Morgenthau: Politics Among Nations, op. cit, p. 213; (43) Pfaltzgraff: op. cit, p. 468.



إن غياب السلطة، وغلبة الصراع على البيئة الدولية؛ يجعلان من سعي الدول إلى الاستزادة من القوة عملية طبيعية وأبدية ومطلقة، لا تتقيد بحدود الأرض بما رحبت من أسباب القوة، ولكنها تنطلق للبحث عن مصادر جديدة في الفضاء الخارجي^(١).

(١) راجع حول ذلك: د. أحمد عبد القادر: مرجع سابق، ص ١٤٥.

Golden: Outer space in world politics, 1963, pp. 3, 43; Morgenthau: The Restoration ..., p. 119.

وقارن: Morgenthau: The Decline ..., op. cit., p. 59.



قائمة المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية:

- ١ - أحمد وهبان: العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٩٥م).
- ٢ - د. حامد عبد الله ربيع: الأبعاد الاستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول الخليج العربي (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٣م).
- ٣ - د. حامد عبد الله ربيع: الدعاية الصهيونية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥م).
- ٤ - د. حامد عبد الله ربيع (محقق): سلوك المالك في تدبير الممالك، لشهاب الدين بن أبي الربيع (القاهرة: دار الشعب، ج ١ / ١٩٨٠م، ج ٢ / ١٩٨٣م).
- ٥ - د. حامد عبد الله ربيع: السياسات الخارجية ومشكلة الشرق الأوسط، مذكرات دراسية (القاهرة: كلية الاقتصاد جامعة القاهرة، ١٩٧٨م).
- ٦ - د. حامد عبد الله ربيع: النموذج الإسرائيلي للممارسة السياسية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥م).
- ٧ - د. حامد عبد الله ربيع: الوطن العربي وصراع القوى الكبرى، مذكرات دراسية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٩م).
- ٨ - حسنين توفيق إبراهيم: مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: كلية الاقتصاد، ١٩٨٥م).
- ٩ - د. حورية توفيق مجاهد: الاستعمار كظاهرة عالمية - حول الاستعمار والإمبريالية والتبعية (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٥م).
- ١٠ - د. عبد العزيز عبد الغني صقر: دور الدين في الحياة السياسية في الدولة القومية - تحليل تجريبي، رسالة دكتوراه (الإسكندرية: كلية التجارة جامعة الإسكندرية، ١٩٩٠م).
- ١١ - د. عبد العزيز عبد الغني صقر: الدين والدولة في الواقع الغربي - دراسة لموقع ودور الدين في الدولة القومية (القاهرة: دار العلم للجميع، ١٩٩٥م).
- ١٢ - د. عبد العزيز عبد الغني صقر: العلاقات الدولية في الإسلام وقت الحرب (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦م).
- ١٣ - د. عبد العزيز عبد الغني صقر: نظرية الجهاد في الإسلام - حول تأصيل المفاهيم والمقومات الأساسية في التقاليد الأولى، رسالة ماجستير (القاهرة: كلية الاقتصاد، ١٩٨٣م).



- ١٤ - د. علي أحمد عبد القادر : مقدمة في النظرية السياسية (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٨٦ م) .
- ١٥ - د. محمد طه بدوي : رواد الفكر السياسي الحديث وآثارهم في عالم السياسة (الإسكندرية : المكتب المصري ١٩٦٧ م) .
- ١٦ - د. محمد طه بدوي : النظرية السياسية - النظرية العامة للمعرفة السياسية (القاهرة والإسكندرية : المكتب المصري الحديث ، ١٩٨٦ م) .
- ١٧ - د. محمد طه بدوي ود. ليلي أمين مرسي : النظرية العامة للعلاقات الدولية (الإسكندرية : كلية التجارة جامعة الإسكندرية ، ١٩٩٢ م) .
- ١٨ - موسوعة الهلال الاشتراكية (القاهرة : دار الهلال ، ١٩٦٨ م) .

ثانياً: باللغة الإنجليزية:

- (1) Belshaw, Horace : Population Growth and Levels of Consumption - With Speci Reference to Countries in Asia (London: George Allen and Unwin, Ltd, 1956).
- (2) Brzezinski, Zbigniew and Huntington, Samuel p. Political Powere - USA / USSR (N.Y. The viking Press, 1963 - 1964) .
- (3) Burns, Edward Mcnall : Ideas in conflict - The Political Thoaries of The conteporary World (London: w. w. Norton & co., 1963).
- (4) Burton, J. W.: International Relations - Ageneral Theory (london: Cambridge Universrty Press, 1965).
- (5) Cohen , Saul Bernard : Geography and Politics in a divided world (London : Methuen & co. , Ltd., 1964).
- (6) Dougherty, James and pfaltzgraff, Robert L.: Contending Theories of International Relations (N. y.: j. B. lippincott co. , 1971) .
- (7) Dunner Joseph (ed.): Dictronary of Political Science (N. Y.: Philosophical Library, 1964).
- (8) Frankel, P.H.: Mattei - Oil and Power Politics (London: Faber & Faber, 1966).
- (9) Goldsen, Joseph M. (ed.): Outer space in Worled Politics (London, Pall Mall Press, 1963).
- (10) Hartmann, fredericl: The Relations of Natoins (N. Y. : The Macmillan co., 1962) .
- (11) Hoffmann, Stanley: Duties Beyond Borders - on The Limits and Possibilities of Ethical International Politics (N. J.: Syracuse Universi-ty Press. 1961).
- (12) Moodie, A. E.: Geography Bohrnd politics (London: The Ancbor Press, Ltd, 1947).
- (13) Morgenthau, Hans j.: Politics Among Nations (N. Y.: Alfred Knoph, 1962) .
- (14) Morgenthau, Hans J. : The Decline of Democratic Politics (Chicago: Chicago University Press, 1958).
- (15) Morgen than, H. J. : The Impasse of American Policy (Chicago : Chicago University Press, 1962).
- (16) Morgenthau, H. J. : The Restoration of Amerecan Politics (Chicago : The University Press, 1958).
- (17) Olson, w. : The Theory and Practice of International Relations (N. J. : Prentice Hall, Englewood Cliffs, 1991) .
- (18) Pfaltzgraff Jr. , R. (ed.): Politics and The International system (y. : J. B. Lippincott co., 1972).
- (19) Reitzel, William : The Mediterranean - Its Role in American is Foreign Policy (N. Y. : Harcourt Brace and Co., Inc., 1948).
- (20) Rosendan, James N. (ed.): International Politics and Foreign Policy (N. Y. : The Free Press, 1969).
- (21) Schuman, Frederick L. : International Politics The Destiny of the western state system (N. y. : Mc Graw - Hill Book Co., Inc., 1948).
- (22) Schwarzenberger, Georg: Power Politics (London: Stevens and sons Ltd., 1964).
- (23) Smart, N.: The Csience of Religion and the Sociology of Knowledge - some Methodological Questions (Princeton: The University Press, 1923).
- (24) Spanier, John : Games Nations Play (N. Y. : Holt. Renihart and Winstan, 1981).